

قرار الجمعية العامة الثالثة والخمسين للإتحاد العربي للنقل الجوي حول تأثير أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع النقل الجوي

وإبراً بأن إنتشار فيروس كورونا المستجد أدى إلى أسوأ ركود إقتصادي منذ "الكساد الكبير" لعام 1929؛ بحيث يتوقع أن يسجل الناتج الإجمالي العالمي إنكماشاً بنسبة 4.4 بالمئة في عام 2020 مقارنةً بعام 2019 وأن يسجل الإقتصاد العالمي خسارة بـ 11 ترليون دولار أميركي في الناتج الإجمالي لعامي 2020 و2021؛

وبالنظر إلى الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الدول حول العالم للحدّ من إنتشار الفيروس مثل إغلاق الحدود ووضع قيود على السفر؛

وإبراً بأن قطاع السياحة والسفر، كان الأكثر تضرراً بالأزمة من بين القطاعات الإقتصادية الأخرى، حيث من المتوقع أن ينخفض إجمالي عدد المسافرين الكيلومترين المنقولين والمقاعد الكيلومترية المعروضة بنسبة 66 بالمئة و54.2 بالمئة على التوالي في العام 2020 مقارنةً بعام 2019، وحيث توقف السفر الجوي بشكلٍ شبه كامل بسبب إغلاق حدود البلدان في مرحلة معينة من الأزمة، في أبريل 2020، عندما وصل إنخفاض إجمالي عدد المسافرين الكيلومترين المنقولين والمقاعد الكيلومترية إلى 94.3 بالمئة و87.0 بالمئة على التوالي؛

أخذاً كذلك بعين الاعتبار أن قطاع السفر الجوي يدعم ملايين الوظائف حول العالم وأن 57.1 بالمئة من خسائر الوظائف بسبب الأزمة هي ضمن قطاع السياحة والسفر؛

وإبراً بأن تعافي قطاع النقل الجوي قد يتطلب حوالي 7 سنوات ليعود إلى مستويات العام 2019 وبأن مدّة التعافي تعتمد على عددٍ من العناصر هي:

- 1- وقت توفر اللقاح
- 2- سرعة تعافي الاقتصاد
- 3- مدى إحتضان الحكومات للقيمة المضافة للنقل الجوي عبر تبني تدابير صحية متناغمة ومتناسقة للسفر تكون مبنية على مستوى خطر إنتقال الفيروس
- 4- ثقة المستهلك بمنظومة السفر
- 5- مدى إستخدام التكنولوجيا في كافة مراحل السفر؛

وإبراً للحقائق التالية الناتجة عن دراسات علمية وعالمية:

- 1- إن الأكثرية القصوى لحالات العدوى تحصل ضمن البلدان المعنية
- 2- فقط 2.9 بالمئة من إجمالي عدد الإصابات كانت لوافدين من الخارج
- 3- إن حالات العدوى التي حصلت على متن الطائرات لا تتجاوز نسبة 0.0000004 بالمئة من مجمل حالات العدوى،
- 4- إن 88 بالمئة من المستهلكين لن يقدموا على السفر إذا كان هناك احتمال وضعهم في الحجر الصحي عند الوصول؛

ونظراً إلى أن شركات الطيران الأعضاء وشركات الطيران حول العالم وعدداً كبيراً من المطارات يستخدمون التكنولوجيا لتأمين سفر آمن وسلس وبدون لمس الأسطح، حيثما أمكن ذلك؛

وبما أنا شركات الطيران الأعضاء في الإتحاد هي شركات طيران عالمية تشغل إلى معظم المناطق حول العالم وبالتالي تأثرت بشكل كبير بهذه الأزمة العالمية، وتأكيداً على أن ثقة المستهلك هي العامل الأساسي لتعافي قطاع النقل الجوي وبالتالي تعافي القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث إن النقل الجوي يدعم بطبيعته جميع القطاعات الاقتصادية،

1. فإن الجمعية العامة الثالثة والخمسين للإتحاد العربي للنقل الجوي تدعو الحكومات حول العالم إلى تعزيز القيمة المضافة للنقل الجوي عبر تخفيف القيود على الحدود بناءً على إتفاقيات خدمات النقل الجوي وعبر تبني تدابير صحية متناغمة وشفافة تكون مبنية على إرشادات عالمية، وذلك عبر الخطوات التالية:

أولاً، اتباع الإرشادات الدولية بما يتعلق بالتدابير الصحية للسفر التي أوصى بها فريق عمل مجلس الإيكاو الـ CART الذي ضم منظمة الصحة العالمية والمنظمة العربية للطيران المدني والإتحاد الدولي للنقل الجوي وبدعم من الإتحاد العربي للنقل الجوي وغيرهم من الأفرقاء المعنيين بالنقل الجوي.

ثانياً، اعتماد مقاربة صحية عالمية لإعادة إطلاق النقل الجوي تكون مبنية على مخاطر انتقال الفيروس في مختلف الدول، وتطبيق مقاربة الإتحاد الأوروبي بخصوص "معدّل فحوصات فيروس كورونا الإيجابية" و"معدّل إجراء فحوصات فيروس كورونا"، بحيث يتم تبني اي تدابير صحية بناءً على مستوى التعرض للفيروس للقادمين من البلد المعني.

ثالثاً، مع وجود فحص فيروس كورونا قبل وبعد السفر، من الضروري إلغاء إجراءات الحجر الصحي عند الوصول واستبدالها بإجراء فحوصات فيروس كورونا.

رابعاً، الحث على استخدام الفحص السريع (Rapid Test) الذي يجري تطويره والذي يمكن القيام به قبل السفر، بحيث لا يُسافر إلا من يثبت خلوه من الفيروس في وقت السفر.

خامساً، أن تتبنى الحكومات التقنيات البيومترية المتطورة عند نقاط الأمن والجمارك ومراقبة الجوازات لاستكمال التكنولوجيا غير اللّمسية والتي يطبقها معظم شركات الطيران والمطارات حول العالم.

2. كما قررت الجمعية العامة توجيه الأمانة العامة للإتحاد العربي للنقل الجوي متابعة دعمها وتعاونها مع سلطات الصحة والطيران العالمية والإقليمية من أجل اتباع الركائز المدرجة أعلاه لتعافي قطاع النقل الجوي.
